المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات - ISSN : 2602-5663 - المجلد 06، العدد 02، أفريل (2023)، 160- 173

إشكاليّة التعدّد المصطلحيّ في اللّغة العربيّة

The problematic of terminological pluralism in Arabic language

جميلة راجاح*

جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)

djamila.radjah@ummto.dz

تاريخ الاستلام:2022/05/29 تاريخ القبول:2023/03/11 تاريخ النّشر:2023/04/30

الملخّص:

تهدفُ هذه الورقةُ البحثيّةُ إلى الوقوف عند بعضِ الأسباب والمشكلات الّتي جعلت المصطلحَ العربيَّ يعيشُ فوضى التعدّد، ويواجهُ مشكلة التّوحيد من حيث الوضع والاستعمال، وبخاصّة في ظلّ عصر الاقتصاد المعرفيّ الّذي جعل العديدَ من اللّغات في العالم بما فيها اللّغة العربيَّة تجدُ نفسها أمام تحدّيات جديدة فرضتها متطلّبات هذا العصر في شتى المجالات، الأمر الّذي فتحَ المجالَ أكثرَ لانتشار المصطلح الأجنبيّ الّذي يعدُّه مستعلمو اللّغة العربيَّة المصطلحَ البديلَ الّذي يُحقّق غايتهم. وعليه فقد ارتأينا أنْ نتناولَ موضوعَ التعدُّد المصطلحيّ في اللّغة العربيَّة، ولعلّ الأسئلة الّتي يمكنُ طرحُها بالخصوص هي: كيف هو واقع العمل المصطلحيّ في اللُّغة العربيَّة؟ وما الأسباب الّتي جعلت المصطلح في اللُّغة العربيَّة يشكو التعدُّدَ وضعًا واستعمالاً؟ ما الاستراتيجيّة الّتي يمكنُ العمل بِها قصدَ إيجاد حلول للوضع الفوضويِّ الّذي يعيشه المصطلح العربيّ؟ ومن النّتائج الّتي توصّلنا إليها أنّه بالرّغم ممّا يُبذَلُ من جهود فرديّة أو جماعيَّة في وَضْعِ المصطلح في اللّغة العربيّة وتوحيده؛ إلّا أنَّ نسبةَ الفوائد المحقَّقة تبقى ضئيلةً جدًّا.

الكلمات المفتاحيّة: إشكالية – التعدُّد– المصطلح – اللّغة العربيَّة.

Abstract:

This paper seeks to identify some causes and difficulties that have caused the Arabic term to live through the chaos of multiplicity. and confronts the problem of uniformity in terms of status and usage. Indeed, this fact happens in the age of the knowledge economy, which has made many languages in the world, including Arabic, face new challenges in various fields. This has opened up occasions for the spread of the foreign term, which Arabic-language consumers see as the alternative term to achieve their purpose. Perhaps the questions that can be asked in particular: What is the reality of terminological work in Arabic? Why did the term in Arabic complain about pluralism? What strategy can be pursued to find solutions to this term's chaotic situation? One of our findings is that, despite the individual or collective efforts to put

* جميلة راجاح.

the term into Arabic and consolidate it; However, the proportion of benefits realized remains very small.

Keywords: Problematic - pluralism-Terminology- Arabic language.

1- مقدّمة:

نظرًا لما شهده العالم في السّنوات الأخيرة من تطورات هائلة في مختلف المجالات وجدت اللُّغةُ العربيَّةُ نفسَها أمام ضرورة احتواء المصطلحات العلميَّة والتّقنيّة الّتي يتمُّ وَضْعُها في اللُّغات الأجنبيَّة؛ حتّى يتسنّى لأفراد المجتمع التواصل بلغتهم القوميَّة والتعامل بها في شتى المجالات، الأمر الّذي اقتضى ترجمة ونقل المصطلحات إليها لتكون لغةً قادرةً على استيعاب المفاهيم الحديثة، ومسايرة ما استجدّ من تطوُّرات. ولكن ما لفت انتباهنا في هذا الموضوع هو أنَّ قضيَّة المصطلح في اللُّغة العربيَّة لا تزال تُثير الكثير من الجدل بين المختصّين والباحثين في الميدان؛ لأنَّ ثمّة فوضى عارمة ليس في صياغة المصطلح وحسب؛ بل في استعماله أيضًا. ولقد انطلقنا في هذه الدّراسة من إشكالية رئيسة مفادها كيف هو واقع المصطلح العربيّ من حيث الوضع والاستعمال؟ وافترضنا أنّ ثمّةَ عواملَ كثيرة أدّت إلى التعدّد المصطلحيّ في اللّغة العربيَّة وضعًا واستعمالًا، ممّا يستدعي البحث عن السّبل والحلول المناسبة الّتي تُساعدُ في التّقليل من مثل هذه المشكلات.

2- مفهوم المصطلح لغة واصطلاحًا:

تعودُ كلمةُ (مصطلح) كما تشيرُ معظم المعاجم العربيّة إلى الجذر اللّغويّ الثلّاثيّ (صلح) الدّال على الصّلح والصّلاح ضدّ الفساد، وأصلح الشّيءَ بعد إفساده، واصطلح القوم أي زال ما بينهم من خلاف. والاصطلاح مصدر اصطلح يعني اتفاق جماعة على شيء مخصوص (ابن منظور، 1999، ص384. وشعبان عبد العاطي عطية وآخرون، 2004، ص520). نفهم من هذا أنّ دلالة المصطلح من النّاحية اللّغويّة تعني الاتفاق على شيء معيّن.

أمّا من النّاحية الاصطلاحيّة فيبدو أنّ ثمّة الكثير من التّعريفات الّتي قُدّمَت لكلمة المصطلح قديمًا وحديثا، ونذكر منها تعريف الشريف الجرجاني (ت618هـ) الّذي يقول إنّ الاصطلاحَ "عبارة عن اتفاق طائفة على وضع اللّفظ بإزاء المعنى" (الشّريف الجرجاني، 1405، ص44).

وكذلك تعريف مصطفى الشهابي الّذي يقول فيه عن المصطلح إنّه "لفظ اتفق العلماء على اتّخاذه للتّعبير عن معنى من المعاني العلميّة" (أحمد مطلوب، 2006، ص9). ويضيف في تعريفه قائلا "والمصطلحات لا توجدُ ارتجالا ولا بدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللّغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ" أحمد مطلوب، 2006، ص9)، فحسب هذا التّعريف صياغة المصطلح تقتضي وجود علاقة بين المدلولَيْن اللّغويّ والاصطلاحي.

ويذكرُ محمود حجازي بهذا الصّدد أنّ معظم الباحثين المختصّين في علم المصطلح اتّفقوا على أفضل تعريف للمصطلح وهو "الكلمة الاصطلاحيّة أو العبارة الاصطلاحيّة مفهومٌ مفردٌ أو عبارةٌ مركّبةٌ استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها. وحُدّدَ في وضوح، هو تعبير خاصٌّ ضيّق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى ويرد دائما في سياق النّظام الخاصّ بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّقُ بذلكَ وضوحُه الضّروري" (محمود فهمي حجازي، 1993، ص11-12)، المصطلح وفقَ هذا التّعريف ذو طبيعة خاصّة، وقد يأتي في شكل كلمة مفردة أو مجموعة من الكلمات تأتي في شكل عبارة، ويدلُّ على معنى ضيّق في مجال محدّد.

يتّضحُ من خلال هذه التّعريفات أنَّ مفهوم المصطلح متّفق عليه في بعض التّعريفات ومختلفٌ في أخرى ولكن بالرّغم من تلك الفروق إلّا أنّها تجتمعُ في فكرة عامّة وهي أنّ المصطلح لا تتمّ صياغتُه بالصّدفة، بل يخضعُ وضعُه لضوابط معيّنة، حيث يتّفقُ عليه أهل الاختصاص في مجال محدّد.

وتقتضي عملية وضع المصطلح مجموعة من الشّروط، أهمّها (أحمد مطلوب، 2006، ص09):

- اتّفاق واضعي المصطلح للدّلالة على معنى من المعاني العلميّة؛
- اختلاف دلالة المصطلح الجديدة عن دلالته اللّغويّة الأولى؛
- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين دلالة المصطلح الجديدة ودلالته اللّغويّة؛
- الاكتفاء بلفظة واحدة للدّلالة على معنى واحد. فكما هو واضحٌ دلالة المصطلح الجديدة ينبغي أنْ تكون خاصّة ودقيقة، عكس الدلالة اللّغويّة الّتي تكون عامّة، وقد تحتملُ عدّة دلالات.

3. بدايات العملُ المصطلحيُّ في اللّغة العربيّة وتطوّره:

إنَّ قضيَّة وضع المصطلح في اللُّغة العربيَّة ليست وليدة العصر، وإنَّما هي قضيّة قديمة قدم اهتمام العرب بلغتهم، وبكلّ ما يتعلّق بها من دراسات وأبحاث، حيث عكف العلماء على نقل المصطلحات العلميَّة وترجمتها من لغات عدّة، مثل الهنديّة والفارسيَّة واليونانيَّة، ممّا أسهم وبشكلٍ كبيرٍ في إثراء اللّغة العربيَّة وتنميتها، حيث استطاعت أنْ تستوعبَ عددًا لا يُحصى من المصطلحات في المجالات المعرفيّة كافّة، والعكس صحيح بالنّسبة للغات الأمم الأخرى الّتي نُقِل إليها في الوقت نفسه الكثير من العلوم العربيَّة وترجمتها؛ لأنَّ دورَ العربيَّة لم يكن منحصرًا في الأخذ فقط؛ بل هي لغة قادرة على العطاء والإنتاج أيضًا.

وكون المصطلحات هي مفتاح فهم العلوم فقد كان للّغة العربيّة النّصيبُ الأوفرُ من اهتمام علماء العرب وغيرهم على حدّ سواء، إذْ إنَّ "مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفيَّة وعنوان ما به يتميّزُ كلّ واحد منها عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسَّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيَّة حتّى كأنَّها تقوم من العلم مقام جهاز الدّوال ليست مدلولاته إلاَّ محاور

العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال" (عبد السّلام المسدّي، 2010، ص43)، فيبقى المصطلح العجلة الّتي تسيرُ بفضلِها العلوم نحو التقدّم والنموّ، وبذلك لا بدّ أنْ يحتوي كلّ علم على مصطلحات خاصّة به، لأنّه ما الفائدة من وجودِ مفاهيمَ إنْ كانت لا توضع لها مقابلات مصطلحيَّة، فالمصطلحات هي تلك الكلمات الّتي تمّ الاتّفاق على استخدامها بين أصحاب التخصُّص الواحد، للتّعبير عن المفاهيم العلميَّة لذلك التخصُّص (محمود فهمي حجازي، 1993، ص08)، ويعني هذا أنَّ التمكّنَ من أيّ مجال يقتضي الإلمام بمصطلحاته.

ولو تساءلنا عن طبيعة الجهود العربيَّة في العمل المصطلحيِّ في عمومه لتبيّنَ لنا أنَّها كانت في بدايتها ذات طابع فرديّ محض، ولكن لاحقًا تغيّرَ الوضعُ نوعًا ما فأصبحت ذات طابع جماعيّ، ولا سيما بعد إنشاء مؤسَّسات ومراكز ومجامع لغويَّة متنوّعة تقوم بمهامها على مستوى أنحاء الوطن العربيِّ. والواقع أنّ صلة العرب بوضع المصطلحات قديمةٌ قدم اهتمامهم باللُّغة العربيَّة، فقد اعتنوا كغيرهم من الشّعوب بنقلِ مصطلحات كثيرة إليها وبالأخصّ في العصر العبّاسيّ الثّاني الّذي يعدُّ أزهى العصور باعتباره الفترة الّتي نشطت فيها التّرجمة، حيث تمَّ عن طريقها نقل مختلف العلوم من اللُّغة العربيَّة وإليها. ولكن لم يستمرّ الأمر على حاله في عصر الانحطاط، فقد تراجعَ الفكرُ العربيُّ بشكل عامّ وتراجعت معه التّرجمة، وكان من سوء حظِّ اللُّغة العربيَّة أنْ تكون فريسة اللُّغات الأجنبيَّة الّتي تُنافسها على مكانتها وقد تحقّق لها ذلك.

وبقي الحال كذلك لوقت طويل إلى أنْ جاء عصر النّهضة العلميَّة بعد انفتاح مصر على حضارة الغرب وثقافته، وبالضّبط في عهد محمّد علي باشا الّذي حرص على نقل العلوم إلى اللُّغة العربيَّة حسب حاجة البلاد إليها، حيث سعى إلى إنشاء مدارس ومعاهد مختلفة منها مدرسة للهندسة، مدرسة للألسن والتّرجمة (محمّد علي الزركان، 1998، ص23)، وقد ساعدَ هذا كلّه في إعادة اللُّغة العربيَّة إلى نشاطها من جديد مع ظهور بعض العلماء الّذين رأوا ضرورة البحث عن مقابل المصطلحات الأجنبيَّة الحديثة في هذه اللُّغة "اتّسعت حركة وضع المصطلحات والألفاظ الجديدة باتّساع الحياة وتقدُّم الحركة الفكريَّة، وقد نجح السلفُ في ذلك كلّ النّجاح واستطاعوا أنْ يستوعِبوا العلوم والفنون، ولو لا ما أصابهم من انتكاسات لظلَّ العلماءُ يرفِدون الفكر بكلِّ جديد" (أحمد مطلوب، 2001، ص3).

وكان رفاعة الطهطاوي (ت1873م) من علماء عصر النّهضة الّذين اشتغلوا وتخصّصوا في التّرجمة والتّعريب بعد رحلته العلميَّة إلى فرنسا، حيث أدركَ "أنَّ اللُّغةَ العربيَّة بحاجة إلى مسميّات جديدة في العصر الّذي كانت حالتها في ضعف وانحطاط مقابل اللُّغات الّتي تحتلُّ الرّيادة الكبرى آنذاك من حيث التطوّر الحضاريّ والعلمي" (حياة خليفاتي، 2016، ص60). واستطاع الطّهطاوي بفضل جهوده أنْ يمهِّد الطّريق لعلماء آخرين في عصره والّذين حتَّى وإنْ لم يتخصّصوا في علم المصطلح؛ إلاَّ أنَّ لهم الأثرَ العظيمَ في نقل

وترجمة كمّ هائل من المصطلحات الأجنبيَّة إلى اللُّغة العربيَّة، أمثال بطرس البستاني (ت1883م) الّذي صنَّفَ كتابًا بعنوان (التّحقيقات اللُّغويَّة للألفاظ العالميَّة)، أحمد فارس الشدياق (ت1887م) الّذي كان له فضلٌ كبيرٌ في ترجمة عدد معتبر من الألفاظ الأجنبيَّة وتعريبها، وكذلك إبراهيم اليازجي (ت1906م) الّذي وضع آلاف المصطلحات للمفاهيم الحديثة الّتي لم يجد لها مقابلاتها في اللُّغة العربيّة (محمّد علي الزركان، 1998، ص78). ولا ننسى في هذا المقامِ مصطفى الشّهابيّ (ت1968م) الّذي قدَّمَ معجمًا في الألفاظ الزراعيَّة وهناك آخرون. كما مهّد الطّهطاوي ومن تبعه الطّريقَ لعلماء مختصّين في مجالات معيَّنة مثل اللّسانيات، ولمؤسّسات لغويَّة وعلميَّة عربيَّة أولت المصطلحَ من اهتمامها الشَّيء الكثير، ونذكر منهم أحمد الأخضر غزال (ت2008م) الّذي كان من المشتغلين بوضع المصطلح في اللُّغة العربيَّة، ويعدُّ مؤسِّس الكتابة العربيَّة المعياريَّة حيث عمل على حوسبة اللُّغة العربيَّة والحرف العربيِّ. ومحمّد رشاد الحمزاوي الّذي أسَّسَ بِدورِه للنّظريَّة المصطلحيَّة الحديثة في الوطن العربيِّ، واستطاع أنْ يحدِّد وفقها المنطلقات الأوليَّة والمنهجيَّات الأساسيَّة في وَضْعِ المصطلح العربيِّ وتوحيده، وقد ذكر كلّ ذلك في كتابه الّذي جاء بعنوان (المنهجيَّة العامَّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها) (حياة خليفاتي، 2015م، ص50 -51).

كما لا ننسى من اللُّغويِّين المعاصرين عبد الرّحمن الحاج صالح (ت2017م) صاحب مشروع الذّخيرة اللُّغويَّة العربيَّة، حيث عمل على وضع المصطلحات اللِّسانيَّة عن طريق المسح الكلّيّ للمدوّنة العربيَّة، وكان ذلك بالعودة إلى التّراث، والعمل على إعادة استعمال المصطلحات العربيَّة القديمة، ومن أمثلة تلك المصطلحات نذكر: الانفصال، والابتداء، والأصل، والفرع وغيرها، فهي مصطلحات سَبَقَ أنْ تداولها علماء النَّحو العربيِّ القديم، أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه) وتلميذه سيبويه (ت180ه) والقائمة طويلة.

هذا ويبدو أنّ جهود المجامع والمؤسَّسات اللُّغويَّة والعلميَّة الّتي نشطت في وضع المصطلح كانت للوهلة الأولى ذات طابع خاصّ أيضًا، ممّا جعلها تختلف مع بعضها في بعضِ الأمور وتتّفق في أخرى؛ لأنَّ لكلّ مجمع أو مؤسَّسة لغويَّة منهجيّة خاصَّة في ترجمة المصطلحات وتعريبها وتوليدها. ويأتي في مقدّمة هذه المجامع؛ مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق الّذي تأسَّس عام 1919م، وهو أوَّل مجمع علميّ يُعنى بموضوع التَّعريب في الوطن العربيِّ عامَّة وسوريا بشكل خاصّ، حتّى إنَّ الهدف الرّئيس من إنشائه هو تعريب الإدارة والتّعليم في سوريا، ومن مهامه المرتبطة بالعمل المصطلحيِّ الحرص على تعريب جلّ ما أُلِّف من كتب في مختلف الحقول المعرفيَّة والصّناعات والفنون في اللُّغات الغربيَّة، كما له مجلّة تصدر باسمه منذ عام 1921، تُنشر فيها كلّ أعمال المجمع وأبحاثه وأفكاره، كما تعمل هذه المجلّة على ربطِ هذا المجمع بالمجامع والجامعات والمؤسَّسات العلميَّة الأخرى الّتي تُعنى بقضايا اللُّغة العربيَّة (شوقي ضيف، 1984، ص10-11).

وتأسّس بعد ذلكَ مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة ثاني المجامع العربيَّة عام 1932، مع أنَّ أشغالَه لم تنطلق إلاَّ في عام 1934 أيْ بعد سنتين من إنشائه، ومن مهامه الرّئيسة إيجاد المصطلحات العلميَّة واللُّغويَّة المناسبة لِما استجدّ من مفاهيم حديثة، مع تصنيف مجموعة من المعاجم مثل (المعجم الوسيط)، و(المعجم الفلسفيّ)، و(المعجم الوجيز) وغيرها، بالإضافة إلى إصدار مجلّة دوريَّة تُنشرُ فيها كلّ أبحاثه وقراراته المتعلّقة باللُّغة العربيَّة وقضاياها (يُنظر: شوقي ضيف، 1984)، فهذا المجمع في عمومه مهتمٌّ بكلّ ما يتعلّقُ باللُّغة العربيَّة من دراسات وأبحاث.

كما هناك المجمع العلميّ العراقيّ الّذي تأسَّسَ عام 1947 لتحقيق غايات مهمّة وكثيرة، وقد حرص هو كذلكَ على خدمة اللُّغة العربيَّة وجعلها لغةً قادرةً على استيعاب مستجدّات العصر، وعلى تشجيع التّرجمة والتّأليف بها، حيث "كرَّس مجمع العراق معظم جهده لوضع المصطلحات والكلمات الّتي تتّصلُ بمظاهر الحضارة الحديثة فنشر مجموعةً ضخمة من الكلمات المولّدة والمعرّبة ممّا يتّصل بذلك" (حلمي خليل، د ت، ص602). والمهمّ في الأمر أنَّ هذا المجمع استطاع أنْ يُقدِّمَ الكثير من المصطلحات في مجالات علميَّة عدّة مثل الطبّ والصّناعة والتّربية.

وهناكَ أيضًا اتّحاد المجامع اللُّغويَّة العلميَّة العربيَّة الّذي ارتبطَ تاريخ ظهوره في البداية بالمؤتمر الأوّل الّذي عقدته جامعة الدّول العربيَّة في دمشق عام 1956، ولكن تأسيسه بشكل رسّمي كان عام 1971، والهدف الرّئيس من إنشائه هو التّنسيق بين جهود العرب اللّغويَّة، وتنظيم الاتصال فيما بينها عامّة، والعمل على توحيد المصطلحات ونشرها بشكل خاصّ، فقد كان هذا الاتّحاد "يهدفُ إلى جمع أعمال المجامع، وإعادة النّظر فيها، والعمل على توحيد قضايا اللُّغة العربيَّة والمصطلح" (حياة خليفاتي، 2015، ص121)، وللإشارة كان يضمُّ في بدايته ثلاثة مجامع وهي المجمع المصريّ، مجمع اللُّغة العربيَّة في دمشق والمجمع العراقيّ، ثمّ انضمّت إليها المجامع والمؤسَّسات اللُّغويَّة الأخرى الّتي تأسَّست في وقت لاحق مثل المجمع العلميّ الجزائريّ ومجمع طرابلس، ومن الشّروط المعمول بها هي أنّه لإنشاء أيّ مجمع لغويّ كان لا بدّ أنْ يوافقَ عليه هذا الاتحاد أوّلًا (محمّد علي الزّركان، 1998، ص329). ولعلَّ ما يهمّنا من كلّ هذا هو أنَّ الاتحاد اهتمّ كثيرًا بقضيّة توحيد المصطلحات العربيَّة العلميَّة والفنيّة والحضاريَّة الّتي تقرُّها المجامع الأخرى تجنّبًا للفوضى الّتي يُحدِثُها التعدّد، ولكن يبدو أنَّ هذا الاتّحاد لم يتمكّن هو كذلك من تحقيق مهامه على الوجه الأمثل لأسباب معيَّنة.

وتأسَّسَ في عام 1976 وبشكل نهائيّ مجمعٌ آخرُ في الأردن باسم مجمع اللُّغة العربيَّة الأردنيّ، حيث أُسنِدَت إليه المهام الّتي كانت تقوم بها لجنة التّعريب والتّرجمة والنّشر، وكان أبرزها العمل على تعريب المصطلحات العلميَّة الأجنبيَّة المستعملة في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسَّسات الأردنيَّة، ترجمة الكتب

العلميَّة الجامعيَّة، مع العمل على تأليف مجموعة من المعاجم المتخصِّصة في الزّراعة، الاقتصاد والمالية (محمّد علي الزّركان، 1998، ص194-198.).

ويوجد إلى جانب هذه المجامع مكتب تنسيق التّعريب بالرّباط الّذي ارتبط إنشاؤه بتوصية مؤتمر التّعريب الأوَّل المنعقد عام 1961، وهو من المؤسَّسات اللُّغويَّة الّتي عُنيت كثيرًا بقضيّة تعريب المصطلحات وتوحيدها، بدليل أنّه تأسَّس بعد فشل الاتحاد والمجامع العربيَّة الأخرى في توحيد المصطلحات وتحقيق نهضة لغويَّة علميَّة شاملة، وبالتّالي كانت مهمّة هذا المكتب تقومُ على جمع كلّ الأعمال الّتي تتقدَّم بها هذه المجامع بخصوص قضيَّة إيجاد المصطلحات والتّعريب، فقد "جاءت فكرة إنشاء مكتب تنسيق التّعريب بهدف خلق جهاز عربيّ متخصّص، يُعنى بتنسيق جهود الدّول العربيَّة في مجال تعريب المصطلحات الحديثة، والمساهمة الفعّالة في استعمال اللُّغة العربيَّة في الحياة العامَّة وفي جميع مراحل التّعليم، وفي كلّ الأنشطة الثقافيَّة والعلميَّة والإعلاميَّة، ومتابعة حركة التّعريب في جميع مجالات التخصُّصات العلميَّة والتقنيَّة" (محمّد أفسحي، 2002، ص5). ويصدر هذا المكتب مجلّةً دوريّةً نصف سنويّة منذ عام 1964 باسم (مجلَّة اللّسان العربيّ) مهمّتها نشر مختلف الأبحاث المعجميَّة والمصطلحيَّة.

4. آليات وضع المصطلح العربي:

كما كثُرَت وتنوَّعت المجامع والمؤسَّسات الّتي تُعنى بإيجاد مقابل المصطلحات الأجنبيَّة فثمّة تنوّعٌ كذلكَ في آليّات الوضع المصطلحيِّ؛ كون اللُّغة العربيَّة ثريَّةً وذات خصائص لا تتوفَّر عليها اللُّغات الأخرى، وهذا مع العلم أنَّ آليات وضع المصطلح لم يعتمدْها العلماء المحدثون فقط؛ بل اعتمدها العلماء القدامى أيضًا، فمنذ الوهلة الأولى الّتي أدرك فيها العربُ أهميَّةَ مسايرة لغتهم للمفاهيم الجديدة وجعلها لغةً متطوّرةً تفي بمتطلّبات العلوم والفنون تبنّوا مجموعة من الآليَّات لِوضْعِ المصطلحات العلميَّة والتقنيَّة. ويعدُّ إحياء التُّراث إحدى أهمّ الآليات المعتمدة في وَضْعِ المصطلح، ويُقصدُ بإحياء التّراث هو "ابتعاث اللَّفظ القديم ومحاكاة معناه العلميِّ الموروث بمعنى علميّ حديث يضاهيه" (عبد السلام المسدّي، 1994، ص105)، ولأهميَّة هذه الآليّة فقد عمد العلماء على إحياء عدد ضخم من المصطلحات القديمة الدّالة على المفاهيم الجديدة. ولكن يبدو أنَّ الاعتماد على التّراث في صياغة المصطلحات لم يكن محلّ اتفاق بين الباحثين، فقد كان البعض منهم يدعو إلى استثمار المصطلح التّراثيّ، أمثال علي القاسمي الّذي رأى أنَّه من الخطأ إغفال التّراث والعمل على إيجاد مصطلحات جديدة تعبّر عن ذات المفاهيم الّتي تعبّرُ عن تلك المصطلحات التّراثيّة؛ لأنّه يمكنُ أنْ يؤدّي ذلكَ إمّا إلى انقطاع توالد اللُّغة واستمراريتها، أو إلى ازدواجيَّة مصطلحيَّة تعجز عن التّعبير الدّقيق والتّفاهم السّريع (علي القاسمي، 1993، ص35)، والبعض الآخر يرى العكس، ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري الّذي يؤكّدُ على "توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أنْ يفسدَ علينا تمثّل المفاهيم الواردة

والمفاهيم الحديثة على السّواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظَّفًا (عبد القادر الفاسي الفهري، 1986، ص406). ويعني هذا أنَّه لا جدوى من إحياء الألفاظ التّراثيَّة القديمة إنْ كان لا يفيدُ العمل المصطلحيّ في اللُّغة العربيَّة بقدر ما يُسيء إليه.

وكون اللُّغة العربيَّة لغة اشتقاقيَّة أيضًا فقد كان من الضّروريِّ الاستعانة بآليَّة الاشتقاق بمختلف أنواعها في وضع المصطلحات، وبالأخصّ الاشتقاق الصّغير (العام) الّذي يعدّ النّوع الأكثر إنتاجيَّة وإثراءً، وقد تمّ بواسطته توليد آلاف المصطلحات العلميَّة الحديثة. أضف إلى ذلك آليَّة القيّاس الّتي أولى لها واضعو المصطلح أهميّةً كبيرةً، حيث استطاعوا بفضلِها صياغةَ العديد من المصطلحات بمختلف الأوزان العربيّة. وأضف إلى ذلكَ أيضًا آلية التّعريب الّتي يبدو أنّ العلماء اختلفوا في الأخذ بها، مع أنَّ أكثرَهم يقرُّ بأنَّ اعتمادها لا يكون إلاَّ عند الضّرورة القصوى خوفًا من فتح الباب أمام المصطلح المعرّب وإشاعته، وأمّا غيرهم فقد تحمّسوا لآلية التّعريب واعتبروها أمرًا طبيعيًّا في اللّغة العربية؛ لأنَّ الدّخيل لا يحطُّ من قدر فصاحة الكلام، كما أنّ وجودَ هذه الآليّة في اللُّغة العربيَّة ليست بمثابة وجود جسم غريب في جسم الإنسان من حيث يضرّ بقاؤه ممّا يستوجب إزالته (أحمد مطلوب، 2001، ص6-9). ولكن يبقى الرّأي الأوّل في نظرنا هو الصّواب؛ لأنَّه لا يُمكن منع التّعريب منعًا مطلقًا؛ بل يكون "التّعريب عند الحاجة، وخاصّة المصطلحات ذات الصّيغة العالميَّة كالألفاظ ذات الأصل اليونانيِّ أو اللاتينيّ أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيماويَّة" (يوسف وغليسي، 2004-2005، ص53). وعلى أيّة حال يمكن اعتماد التّعريب كلّما اقتضته الحاجة ولا سيما في الوقت الحاضر الّذي توسَّعت فيه حركة التواصل والاتّصال بين مختلف ثقافات الشّعوب والأمم. كما هناك آليّة النّحت الّتي تُعتمدُ في وضع بعض المصطلحات العربيَّة، ولكن لم يكن ذلك بشكل موسّع؛ لأنَّ النّحتَ يعدُّ من الآليّات الّتي أجمع العلماء على تحاشيها، فقد رأوا "عدم جواز النّحت إلاَّ عند عدم العثور على لفظ عربيّ قديم واستنفاذ وسائل تنمية اللُّغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغويَّة وترجمة، على أنْ تُلْجِئ إليه ضرورة قصوى، وأنْ يُراعى في اللَّفظ المنحوت الذّوق العربيّ وعدم اللّبس" (أحمد مطلوب، 2001، ص4) ، فكما هو واضحٌ لا يُستعانُ بآليّة النّحت إلاَّ في حالة عجز الآليّات الأخرى عن مدّ اللُّغة العربيَّة بالمصطلح المناسب للمفهوم الجديد.

5- أسباب تعدّد المصطلح العربيّ ومشكلاته:

نظرًا لاختلاف آليّات وضع المقابلات العربيَّة من مصطلحيٍّ إلى آخر ومن مجمع إلى آخر؛ فقد نتج شيوع ما يسمّى بظاهرة التعدّد المصطلحيّ، حيث نجدُ أكثرَ من مصطلح لمفهوم واحد، فمنَ المؤكّد أنَّ "تعدُّدَ المناهج وتباينها أدَّى بالضّرورة إلى تعَدُّدِ المصطلح للمفهوم الواحد وتباينه، فقد يُترجم المصطلحُ بالمعنى في قطر عربيّ ما، ويعرّب – بمعنى نقل الكلمة المصطلحيَّة بلفظِها الأعجميِّ إلى العربيَّة بعد قَوْلَبَة لفظها بما يتناسب

والأوزان العربيَّة نطقًا وذوقًا- في قطر عربيّ آخر، ويصطلحُ عليه في قطر عربيّ ثالث باستخدام الاشتقاق أو المجاز أو النّحت أو بإيجاد لفظة عربيَّة تتناسبُ والمفهوم المطلوب تعريبه" (محمّد مجيد السّعيد، 1987، ص147). فحتّى وإنْ كان هدف الأفراد والمؤسَّسات واحدًا؛ إلاَّ أنَّ الآليات الّتي يعتمدونها في صياغة المصطلحات متعدّدة ومتنوّعة.

وفوق هذا كلّه، نجدُ بعضَ الباحثين يفضّلون اعتماد هذه الآلية وغيرهم يرغبون في آلية أخرى، الأمر الّذي زاد من حدَّة الاختلاف بين واضعيّ المصطلحات العلميّة والتقنيّة في اللُّغة العربيَّة، فقد لوحظَ "أنَّ اللُغويِّين والمصطلحيِّين يتفاوتون في نظراتهم إلى هذا الموضوع، فمنهم المتطرّف في منهجيّته وأسلوب وضع المصطلح، ومنهم المعتدل الّذي يحتكمُ إلى تراث الأمَّة العربيَّة وإلى تجارب الأمم الأخرى المعاصرة، وفريق ثالث ييسّط الأمور ويُيسّرها ويفتح الأبواب على مصاريعها بحجّة أنَّ المصطلحات العلميّة تتدفّق علينا يوميًّا كالسّيل العارم فلا بدَّ من توسيع القنوات وفتح السّدود لكي نطيق اللّحاق بالرَّكب الحضاريِّ، ونتمكَّن من هضم واستيعاب الجديد ممَّا تقذفه الحركة العلميَّة والحضاريَّة في العالم"(محمّد مجيد السّعيد، 1987، ص147). وإنْ دلَّ هذا على شيء فإنَّما يدُلُّ على أنَّ المصطلحَ العربيَّ يعاني من مشكلة التعدُّد وصعوبة التّوحيد؛ لأنَّ سياسةَ الوضع المعتمدة لم تكن موحَّدَة بقدر ما هي مختلفة أو بالأحرى متناقضة إلى حدّ كبير بسبب اختلاف الخلفيَّة المعرفيَّة والمنهجيَّة لواضعيّ المُصطلحات فرديَّة كانت أو جماعيَّة. وكلّ هذا جعل عمليّة التّوحيد إذًا مهمّة شاقَّة يصعبُ على المختصّين تحقيقها على أحسن وجه، حيث يوضعُ للمصطلح الأجنبيِّ الواحد أكثر من مقابل باللُّغة العربيَّة، ودليلنا على هذا المصطلح اللِّسانيّ الّذي يواجه فوضى مصطلحيَّة عارمة، مثل مصطلح (Linguistique) الّذي اختلف المختصّون والباحثون في ترجمته إلى اللُّغة العربيَّة، حيث قدّموا له عدَّة مصطلحات يزيدُ عددها على عشرين مصطلحًا (عبد السّلام المسدّي، 1984، ص72)، ونذكر منها: اللانغويستيك، فقه اللُّغة، علم اللُّغة، علم اللُّغة العامّ الحديث، علم اللِّسان، اللُّغويّات، الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، النّظر اللُّغويّ الحديث، الألسنيّة، الألسنيّات، اللّسنيّات وغيرها. ويكفي هذا لمعرفة مدى التشتّت الّذي يواجهه المصطلح العربيّ بصفة عامة، والنّتيجة هي أنَّ الدّارس أو الباحث في هذا الميدان يجد نفسه أمام عدد من المقابلات العربيَّة، ففي الجزائر مثلاً شاع مصطلح (اللّسانيات) بفضل الحاج صالح، وفي تونس يُستعمل مصطلح (الألسنيّة)، أمّا في المغرب الأقصى فالمصطلح المتداول هو (اللّسنيات)، وسبب هذا التعدّد راجعٌ إلى فوضى التّرجمة قبل أنْ يعود إلى الاضطراب الّذي يعرفه وَضْعُ المصطلح عامَّة.

وممّا يَزيدُ من فوضى العمل المصطلحيِّ في اللُّغة العربيَّة بُطْء المجامع والمؤسَّسات اللُّغويَّة في إيجاد المصطلحات في الوقت المناسب والسّريع، ممّا يفسح المجالَ أكثر لاستعمال المصطلحات الأجنبيَّة وشيوعها "ما أظنُّ أنّ هذه الغاية يُمكن تحقيقها في ظلّ المجامع اللُّغويَّة القائمة الّتي يتوزَّعُ مجهودها المصطلحيّ بين مختلف

العلوم والفنون، والّتي ينقص معظمها الكفاءات اللُّغويَّة المتنوّعة التخصّص سواء على مستوى أجهزة التّحضير أو الإعداد أو المتابعة، أو على مستوى البتّ وإصدار القرار. كما يعيب أمثال هذه المجامع إيقاعها البطيء، وحركتها المتئدة، وعجزها عن متابعة سَيْل المصطلحات والمفاهيم الّتي ينهمر علينا في كلّ يوم دون رصد أو متابعة، فضلاً عن دراسته ووضع المقابلات العربيَّة له" (أحمد مختار عمر، 1989، ص20-21)، فكثرة المؤسَّسات والمجامع إذًا ليست دليلاً على التفوّق والنّجاح في وضع المصطلحات، بل هذه الكثرة قد تكونُ سببًا من أسباب التّقاعس والتماطل في القيام بالمهام الموكلة لها، ناهيك عن غياب التواصل بين المجامع والمؤسّسات اللّغويّة، وبالتّالي كلّ جهة تضع مصطلحات وفقًا للمنهجيَّة والخلفيَّة المعرفيَّة الّتي تتبنَّاها.

ولكن بالرّغم من كلّ هذه المشكلات الّتي تعيقُ العملَ المصطلحيَّ العربيّ؛ إلّا أنّه ينبغي أنْ نقرَّ بأنَّ مجامع اللّغة العربيّة حتَّى وإن اختلفت في اعتماد آليّة دون أخرى أو جعل هذه الآليّة قبل غيرها في المرتبة الأولى؛ إلاَّ أنَّها تشترك في اعتماد بعض الآليّات والانطلاق من مبدأ مشترك، ومثال ذلك آليّة النّحت الّتي يلتقي المجمع العلميّ العراقيّ مع مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة في جواز نَحْتِ المصطلحات عند الضّرورة. علاوة على ذلك فإنّ تأخّرَ هذه المجامع في وضع المصطلحات يفتحُ المجالَ للمنافسة بين الباحثين، ومن ثمّ غلبة النّزعة الفرديَّة على أساس أنَّ كلَّ باحث يرغب في أنْ يكون مصطلحه هو المصطلح الّذي يلقى الإقبال الواسع على استعماله دون غيره من المصطلحات "وقد كان بطء المجامع الشَّديد هو السّبب الأساسيّ في فتح الباب على مصراعيه أمام الاجتهادات الشّخصيَّة، وإفساح المجال أمام الأفراد ليصولوا في الميدان ويجولوا، ثمّ تدخَّلت بواعث السّبق، وحبّ الرّيادة فأفسدت أيّ محاولة للتّنسيق" (أحمد مختار عمر، 1989، ص21)، فعوض أنْ تُساعد هذه المجامع في جَمْعِ شَمْل الجهود الفرديَّة، أدّت بها إلى التّباعد والتّنازع أو بالأحرى إلى التعصّب المصطلحي.

كما يؤدّي التأخُّر في وضع المصطلح باللُّغة العربيَّة إلى الإقبال على المصطلح الأجنبيّ واستعماله، وأمام هذه الوضعية فإنّ المصطلح العربيّ يبقى حبيس رفوف المكتبات في المجامع والمؤسَّسات "كما أنَّ من أسباب فوضى المصطلح وعدم توفّره، عدم استخدام المصطلح في الحياة العلميَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة فرواج المصطلح وتقبّله رهنُ استخدامه، فإنْ عزَفَ النّاسُ عن استخدامه كُتِبَ له الفشل" (إبراهيم كايد محمود، 2005، ص38)، بمعنى أنَّه حتَّى وإنْ وُضِعَ المصطلح إلاَّ أنَّ وجوده لا يجدي نفعًا لأنّه لم يتوفَّر لحظة ظهور المفهوم الجديد، وهو الأمر الّذي يجعل الكثير يتمسّكون بالمصطلح الأجنبيِّ. وكلّ هذا إذًا لا يزيد سِوى من صعوبة الاتّفاق على مصطلح عام وموحّد، وعدم استقراره وضعًا واستعمالاً.

هذا وتعدُّ ظاهرة الترادف في اللُّغة العربيَّة من المشكلات الّتي أدَّت أيضًا إلى الاضطراب في وضع المصطلح؛ لأنَّ عدَّة مصطلحات تدلُّ على مفهوم واح، ولهذا السبب يدعو كثيرٌ من الباحثين إلى تجنُّب الترادف والمشترك المصطلحيِّ حتَّى لا يوضع للمفهوم الواحد أكثر من مصطلح.

وإذا كان تعدّدُ المصطلح العربيّ يعدُّ إشكالية كبيرةً؛ فيبدو أنّ لتعدّدَ المترادفات والمصطلحات في اللّغات الأجنبيّة أثرًا سلبيًّا في وضع المصطلح في اللّغة العربيّة؛ لأنّه كما يتعدّدُ المصطلح في هذه اللّغات يتعدّدُ في العربيّة أيضًا، مع أنَّ "الأصل في المصطلحات ألاّ يكون المصطلح أو اللّفظ مشتركًا، أو له معان متعدّدة. ولعلّ تحكيم السيّاق أو تقييد كلّ مصطلح من هذه الألفاظ المشتركة، أو المتعدّدة المعاني، يفيد في انعدام ضرورة الخلط أو الوقوع في سوء الفهم" (سناني سناني، 2010، ص845-846).

كما يعدُّ اختلاف لغات المصدر الّتي يأخذ منها واضعو المصطلحات من المعيقات الّتي تقف حائلاً أمام العمل المُصطلحيّ في البلاد العربيَّة، فإذا كانت اللُّغة الفرنسيَّة المصدر الّذي يَنقلُ منه المغاربة المصطلحات ويُترجِمُ منها، فهي ليست كذلك بالنِّسبة للمشارقة الّذين كانت اللُّغة الإنجليزيَّة مصدرَ جهودهم المُصطلحيَّة، ممّا يخلق كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد مع الاختلاف في فهمها، ولذلكَ تارة نجد مصطلحًا منقولاً أو مُتَرْجَمًا من هذه اللُّغة وتارة ثانية من لغة أخرى، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها مثلاً مصطلح (Nitrogen) باللُّغة الإنجليزيَّة، و(Azote) باللُّغة الفرنسيَّة فكلاهما يُستعملُ في اللُّغة العربيَّة (نتروجين) و(آزوت)، وهذا يفتح الباب على مصراعيْه لشيوع التّرادف اللّفظيِّ الّذي لا يتماشى مع العمل المصطلحيِّ. وزِدْ على ذلكَ أنّ الأخذ من لغة واحدة قد تنتج عنه الفوضى وعدم الاتفاق على مصطلح واحد لكثرة المصطلحات. ولكن المشكلة الّتي لا تزال قائمة في هذا الموضوع هي أنَّه حتَّى وإنْ تمّ الاتّفاقُ على مصطلحات موحَّدة إلاَّ أنَّ الإقبال على استعمالها قليلٌ "إنَّ المصطلحات الّتي تمّ توحيدها في مؤتمرات التّعريب العربيَّة ونَشرَها مكتب تنسيق التّعريب، لم يتمّ توزيعُها بشكل كاف و لم تصل مَنْ يحتاجُها. وهي، بعد ذلك كلّه، مجرّد مولدات لم يكتب لها الانتشار والاستعمال و لم تبلغ درجة المصطلحات" (علي القاسمي، 2003، ص279). وكون الأمر كذلك فإنّه لا جدوى إذًا من وضعِ المصطلح في اللُّغة العربيَّة إنْ كان لا يحظى بالاستعمال والذّيوع كما هو الأمر بالنِّسبة للمصطلح الأجنبيِّ؛ لأنّ ثمّة العديد من المصطلحات الّتي يتمُّ وضعها على مستوى المجامع وتوحيدها، ولكنَّها لم تلق القبولَ لدى مستعملي اللّغة الّذين كثيرًا ما نجدُهم يُفضِّلون تداولَ المصطلح الأجنبيّ، وكلُّ هذا يؤكّدُ أنّ مشكلة المصطلح في اللّغة العربيّة لا تنحصرُ في الوضع فقط بل تمتدُّ إلى الاستعمال أيضًا.

6- خاتمة:

يمكنُ الخلوصُ إلى القولِ إنّ المصطلح في اللّغة العربيّة يواجهُ فوضى عارمة من حيث الوضع والاستعمال نتيجةً لعواملَ كثيرةٍ ومختلفةٍ، فعلى الرّغم ممّا يُبذلُ من جهود فرديَّة كانت أو جماعيَّة في هذا المجال؛ إلاَّ أنَّ حصيلةَ ثمارها قليلةٌ مقارنةً بما تحقّقه اللّغة الإنجليزيّة وغيرها من اللّغات. فقد أدركنا أنّ اختلاف آليات وضع المصطلح العربيّ من مجمع إلى آخر، وغياب سياسة التّنسيق بين الباحثين والجهات المسؤولة من أهمّ الأسباب الّتي جعلت العملَ المصطلحيَّ يكون ذا طابع عشوائيّ، حتّى إنَّ بعض الباحثين كثيرًا ما يستغلّون فرصةَ تشتُّت الجهود حيث نجدهم يتنافسون على وضْعِ المصطلحات إلى درجة أنَّ كلّ باحث يسعى إلى نَشْرِ مصطلحه على حساب مصطلح غيره. بالإضافة إلى أنّ أكثر ما يوضع من المصطلحات العلميّة والتّقنيّة في اللّغة العربيّة يبقى حبيس المعاجم، ممّا يعني بذلكَ إلى أنَّ وجود المصطلح أو عدم وجوده سيّان. وكلّ هذا يبقى عائقًا يحولُ دون تحقيق الأهداف المتعلّقة بنشْرِ المصطلح بين مستعملي اللُّغة العربيّة المتخصّصة.

وصحيحٌ أنَّ التعدُّدَ المصطلحيِّ ليس ظاهرةً متوقّفةً على اللُّغة العربيَّة وحدها فقط، بل ظاهرة عامّة ومشتركة بين العديد من اللُّغات، ومع ذلكَ لا بدَّ من البحث عن سُبُل توحيد المصطلح العربيِّ تفاديًا للّبس الّذي يُحدِثُه في الوضع والاستعمال على حدّ سواء.

وبناءً على ما سبقَ نتقدّمُ بالاقتراحات الآتية:

- جعل قضيّة توحيد المصطلح في اللُّغة العربيّة غايةً تسعى لتحقيقها المجامع اللّغويّة والمؤسَّسات الأكاديميّة الكفيلة بوضعه؛

- اعتماد آليّات موحّدة في وضع المصطلح العربيِّ، ويكون ذلك حسب أهميّتها، فلا يصحّ مثلاً أنْ تأتي آليّة النّحت قبل آليّة إحياء التّراث العربيِّ؛ لأنّ الآليّة الأولى يُستحسنُ اعتمادها عند الضّرورة فقط؛ على أساس أنَّها آليّة ذات أصول أوربيَّة وليست عربيَّة؛

- توحيد المصطلح العربيِّ والعمل على نشره عبر وسائل الإعلام والاتصال كافّة؛ حتّى يكون مهيَّأ للاستعمال وبخاصّة في الأوساط الجامعيَّة؛

- دعوة المترجمين والباحثين في العمل المصطلحيِّ إلى تحديد القواعد والآليّات الّتي يعتمدونها في توليد المصطلحات أو ترجمتها أو تعريبها.

- قائمة المراجع:

1- إبراهيم كايد محمود، (2005). المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلّة التّراث العربيّ. دمشق: مطبعة اتّحاد الكُتّاب العرب، ع97.

2- أحمد مختار عمر، (1989). المصطلح الألسنيّ العربيّ وضبط المنهجيَّة، مجلّة عالم الفكر. الكويت، مج20، ع3.

3- أحمد مطلوب، (2001). معجم مصطلحات النّقد العربيّ القديم، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

4- أحمد مطلوب، (2006). بحوث مصطلحيّة، د ط. مطبعة المجمع العلميّ: منشورات المجمع العلمي.

5- جمال الدّين أبو الفضل ابن منظور، (1999). لسان العرب، ط3، بيروت: دار إحياء التّراث العربيّ.

6- حلمي خليل، (د ت). المولّد في العربيَّة، دراسة في نموّ اللُّغة العربيَّة وتطوّرها بعد الإسلام. بيروت: النّهضة العربيَّة.

7- حياة خليفاتي، (2015). المصطلح العلميّ وتوحيده في اللُّغة العربيَّة دراسة وصفيّة تحليليَّة – مكتب تنسيق التّعريب بالرّباط نموذجًا-، أطروحة الدكتوراه. الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، قسم اللّغة العربيّة وآدابها.

8- حياة خليفاتي، (2016). طرائق وضع المصطلح العلميّ عند علماء النّهضة العربيَّة"، مجلّة مخبر الممارسات اللُّغويَّة. الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللُّغويَّة في الجزائر، ع35.

9- سناني سناني، (2010). التطوّر الدلاليّ للمصطلح الفقهيّ، مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق. سوريا: مج85، ج3.

10- الشّريف علي بن محمّد الجرجاني، (1405ه). التّعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

11- شعبان عبد العاطي عطية وآخرون، (2004) المعجم الوسيط، ط4. مصر: مكتبة الشّروق الدّوليّة.

12- شوقي ضيف، (1984). مجمع اللُّغة العربيَّة في خمسين عامًا 1934-1984، ط1، مصر: مجمع اللُّغة العربيّة.

13- عبد القادر الفاسي الفهري، (1986). اللّسانيّات واللُّغة العربيَّة، ط1، بيروت.

14- عبد السّلام المسدّي، (1984). قاموس اللِّسانيات عربيّ فرنسيّ وفرنسيّ عربيّ مع مقدّمة في علم المصطلح، ليبيا: الدّار العربيّة للكتاب.

15- عبد السلام المسدّي، (1994). المصطلح النّقديّ، د ط، تونس: مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنّشر والتّوزيع.

16- عبد السّلام المسدّي، (2010). مباحث تأسيسيَّة في اللِّسانيّات، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتّحدة.

17- علي القاسمي، (1993). لماذا أُهمِلَ المصطلح التّراثيّ؟، مجلّة المناظرة. المغرب: ع6.

18- علي القاسمي، (2003). دور المصطلح العلميّ العربيّ الموحّد في تعريب التّعليم العالي، عدد خاصّ من مجلّة اللّسان العربيّ. الرّباط: مكتب تنسيق التّعريب، ع55 و56.

19- محمّد أفسحي، (2002). دليل للتّعريف بمكتب تنسيق التّعريب، الرّباط: مكتب تنسيق التّعريب.

20- محمّد علي الزركان، (1998). الجهود اللُّغويَّة في المصطلح العلميّ الحديث، د ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتّاب العرب.

21- محمّد مجيد السّعيد، (1987). دور مؤسَّسات التّعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته، مجلّة اللّسان العربيّ. الرّباط: مكتب تنسيق التّعريب، ع29.

22- محمود فهمي حجازي، (1993). الأسس اللُّغويَّة لعلم المصطلح، د ط، مصر: دار غريب للطباعة والنّشر.

23- يوسف وغليسي، (2004-2005). إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقديّ العربيّ الجديد، أطروحة الدكتوراه. الجزائر: قسم اللُّغة العربيّة وآدابها، جامعة السانية وهران.